

الاقتصاد السياسي لإصلاح السياسة التجارية في الجزائر: خلال الفترة

2018-1990

جميلة فرحات¹

¹ طالبة دكتوراه، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد (الجزائر)

✉ ferhat.doctor31@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019-11-10 تاريخ القبول: 2019-12-22 تاريخ النشر: 2019-12-24

ملخص:

تقترح الدراسة الحالية المساهمة في تحديد طبيعة العقبات التي تحول دون اصلاح السياسة التجارية في الجزائر باستخدام النهج المؤسسي لمعالجة الظواهر الاقتصادية وعلى وجه الخصوص المتعلقة بالتجارة الخارجية لذلك نركز على دور جماعات الضغط في استمرار الطابع التجاري الحمائي مع توضيح العوامل المتدخلة في الحماية وهي سياق الاقتصاد الكلي ولعب المصالح القطاعية للجهات الفاعلة الرئيسية والسياق الفكري رغم تبني الجزائر لتحرير التجارة لفترة تعدت العشرينين، وبهذا المعنى فان النظام السياسي وقيوده وتناقضاته هو نقطة الانطلاق لأي تفكير في قضايا إصلاح التجارة الخارجية، ومن هنا تأتي الأهمية الحاسمة لنهج الاقتصاد السياسي لإصلاح السياسة التجارية في الجزائر .

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد السياسي، السياسة التجارية، جماعات الضغط، الاقتصاد الجزائري، الإصلاح التجاري .

تصنيف جال: F50، F40، F13.

1. مقدمة

يقاس نجاح الدول بعدة مؤشرات اقتصادية منها مدى فعالية تجارتها الخارجية، ولكي تستطيع تحقيق أهدافها ضمن هذا المجال لابد من اتباع سياسة توافق بين مطالبها السياسية وأهدافها الاقتصادية لذلك يعتمد الاقتصاد السياسي الحديث على عدة دراسات لتعزيز السياسة التجارية ومعظم تفسيراته ركزت على أهمية التجارة الحرة ودور السياسة الداخلية مع تأكيد هذه الحسابات على الدور الذي تلعبه مجموعات المصالح لاسيما قدرة الصناعات المتنافسة على الاستيراد على تنظيم الحماية سياسيا، ومن المتوقع أن يتصرف المسؤولون المنتخبون بناء على هذه المطالب باستعمال عدة حجج منها جانب الطلب والذي يعتبر جوهر الاقتصاد السياسي للسياسة التجارية. وبالنظر الى حالة الجزائر فقد انتهجت سياسة حمائية بعد الاستقلال بهدف بناء قاعدة صناعية وزيادة حجم الاستثمارات والتقليل من حدة المشاكل الاجتماعية حيث قامت بمراقبة التجارة الخارجية ثم احتكارها من أجل حماية المنتج الوطني والتحكم في الواردات والصادرات حسب الاستراتيجية المتبعة، غير أنه ظلت هناك عقبات تعترض تنمية الاقتصاد المنتج في الجزائر واصلاح السياسة التجارية مع استمرار الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري، ولتوضيح ذلك سنحاول من خلال هذه الدراسة الاجابة على السؤال التالي:

1.1 إشكالية البحث

ما مدى تأثير جماعات المصالح السياسية على فعالية اصلاح السياسة التجارية في الجزائر؟

2.1 أسئلة البحث

- ما هي العقبات التي حالت دون اصلاح السياسة التجارية في الجزائر؟
- ما هي العلاقة بين السوق السياسية والسوق الاقتصادية لتحديد اختيار السياسة التجارية؟

3.1 فرضيات البحث

- الاقتصاد الجزائري لا يخضع في عمله لقوانين السوق بل الى الأوامر الادارية للدولة ومن أسباب ذلك نجد أنه ليس متطورا بشكل كاف لفرض أشكاله التنظيمية على المجال السياسي وعلى جماعات الضغط التي تدافع عن مصالحها التجارية.
- صناع النظام السياسي لما بعد الاستقلال تبخوا مشروع يهدف الى بناء اقتصاد معزول عن قوانين السوق حيث يمكن دراسته وتحليله تجريبيا من خلال الممارسات الاقتصادية للدولة والهادفة الى تجنب عدم المساواة الناتجة عن اقتصاد السوق .
- وقبل ذلك نقوم بعرض موجز لتطور السياسة التجارية في الجزائر، بعدها نتطرق إلى الدراسات التطبيقية لاقتصاديات السياسة التجارية في الجزائر ثم نحاول دراسة متطلبات الإصلاح الفعال للسياسة التجارية، وفي الأخير نشير إلى نتائج البحث مع بعض التوصيات .

2. تطورات السياسة التجارية في الجزائر

عرفت الجزائر وكغيرها من الدول النامية بعد الاستقلال عدة اجراءات وتدابير لتنظيم قطاع تجارتها الخارجية بما يخدم مجموعة الاهداف الاقتصادية التي حددتها الدولة في كل فترة، وقد اختلفت هذه السياسات باختلاف الظروف الاقتصادية والايديولوجيات السياسية التي حكمت البلاد بدءا بالرقابة الادارية للتجارة الخارجية في العشرية الأولى التي تلت الاستقلال، مروراً باحتكار الدولة لهذا القطاع لعشريتين كاملتين، وصولاً إلى مرحلة الانفتاح او التحرير التجاري الذي رافق

الانفتاح السياسي والاقتصادي الذي تم تبنيه في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، ويمكن إيجاز هذه المراحل على النحو التالي:

1.2 السياسة التجارية المطبقة في الفترة قبل 1990

مرت سياسة التجارة الخارجية الجزائرية اثناء انتهاء نمط الاقتصاد المخطط بمرحلتين أساسيتين، تميزت المرحلة الأولى بالاكثفاء بالمراقبة الإدارية للتجارة الخارجية، فيما تطورت في المرحلة الثانية الى اسلوب احتكار الدولة لها.

1.1.2 مرحلة مراقبة الدولة للتجارة الخارجية

اتخذت الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1962 _ 1970 مجموعة من الإجراءات التقييدية التي ترمي إلى فرض رقابة حكومية على التجارة الخارجية وبالخصوص على الواردات، ومن بين هذه الاجراءات نجد صدور أمر يتعلق بتأسيس أول تعريفية جمركية سنة 1963، ووضع نظام الحصص، والرفع من التعريفات الجمركية والرقابة على الصرف، وكذلك الرقابة من خلال التجمعات المهنية للشراء GPA (بهلولي، 2012).

كما تميزت هذه المرحلة بمجموعة من التدابير والإجراءات التقييدية لحماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية تمثلت في مراقبة الدولة للتجارة الخارجية من خلال تطبيق الأساليب التجارية التالية (ديب، 2002):

- أسلوب الأدوات السعرية والذي يؤثر على الصادرات والواردات في عملية التبادل كالرقابة على الصرف والقيود الكمية.
- أسلوب الأدوات الكمية، ويتضمن إجراءات المنع، نظام الحصص وتراخيص الاستيراد.
- أسلوب الأدوات التنظيمية من خلال انشاء هيئات ومؤسسات تابعة للدولة تقوم بعمليات التجارة الخارجية مثل المجموعات المهنية للشراء، والديوان الوطني الجزائري للخضر والفواكه.

1.1.2 مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية

بعد فترة الرقابة التي مارسها الدولة على قطاع التجارة خلال الستينيات، أين عرفت حرية نسبية رافقتها بعض المشاكل في عمليات الاستيراد خاصة فيما يتعلق بنوعية المواد المستوردة لجأت الدولة إلى عملية الاحتكار عن طريق الشركات التابعة لها (عجة، 2007)، ففي جويلية من عام 1971 صدرت سلسلة من التعليمات منحت احتكار المنتج لكل مؤسسة من مؤسسات الدولة حسب النشاط الذي تمارسه حيث كانت 80 % من الواردات تحت احتكار المؤسسات العمومية.

وفي بداية سنة 1978 تم إقصاء كل الخواص في مجال التصدير وتم حظر الاستيراد من طرف الخواص تحت أي ظرف، وحل كل مؤسسات الاستيراد والتصدير الخاصة بقوة القانون، وتم حظر الوساطة في عمليات التجارة الخارجية حيث خضعت معدلات التعريفات الجمركية إلى تعديلين، الأول سنة 1973 والثاني سنة 1986 (منير، نوري، 2018)، والهدف الرئيسي من هذه الاجراءات هو حماية الانتاج الوطني من المنافسة الأجنبية من جانب، ومن جانب أخر نجد الدافع قوي نحو تنمية قطاع التجارة والاقتصاد الوطني بصفة عامة، إلا أن تطبيق هذه الاجراءات لم يسمح بالوصول الى تحقيق اهداف موضوعية في المخططات التنموية بل تحول الاحتكار الى اداة لممارسة البيروقراطية وفرض تعسفي لإجراءات ادارية عطلت برامج التمويل اللازمة للنهوض بالاقتصاد الوطني، وهكذا فان مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية شكلت في حقيقة الامر عائقا كبيرا أمام نشاط القطاع الخاص نتيجة السيطرة الحكومية على واردات هذا الأخير، الأمر الذي أدى إلى التفكير في تبني استراتيجية جديدة وبالتالي التحول والانتقال من مرحلتي الرقابة والاحتكار الى مرحلة محاولة تحرير التجارة الخارجية.

2.2 السياسة التجارية المطبقة منذ 1990

كان للأحداث الاقتصادية التي شهدتها الجزائر في نهاية الثمانينات الأثر البالغ في توجيه الاختيارات السياسية والاقتصادية للفترة المقبلة (بوزيان، 2000)، فبعد صدمة البترول لسنة 1986 وزيادة عبء المديونية الخارجية، وكذا ضغط المنظمات الدولية عمدت الجزائر إلى إصلاح قطاع التجارة الخارجية، وأهم ما ميز هذا الإصلاح أنه كان مرحلي، فالمرحلة الأولى كانت عبارة عن تحرير تدريجي، والمرحلة الثانية تحرير خال من القيود، وتزامن ذلك مع التوقيع على برنامج التعديل الهيكلي.

1.2.2 مرحلة التحرير المقيد 1990-1991

أمام العراقيل والصعوبات المطروحة في ظل التشريعات السابقة ونظرا للمشاكل العديدة التي واجهتها التجارة الخارجية جراء التحرير المقيد الذي لا يدفع إلى الامام بقدر ما يزيد من الممارسة الاحتكارية قامت السلطات بخطوة إلى التحول الجذري لسيرورة التجارة الخارجية الجزائرية بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 37 91 المؤرخ في 13 فيفري 1991.

ونشير في هذا المجال إلى أن بداية الانفتاح الحقيقي على التجارة الخارجية أقرته المادة 41 من قانون المالية التكميلي لعام 1990 وكذلك منشور وزير الاقتصاد رقم 63 المؤرخ في 20-08-1990 والذي حدد طرق منح الاعتماد لتجار الجملة وكذا الحقوق والواجبات المتعلقة بهم، ولقد منح هذا المنشور للمستثمرين وتجار الجملة الحاصلين على امتياز والمُعتمدين من قبل مجلس النقد والقرض امتياز لاحتكار الاستيراد في مجال نشاطهم التجاري شريطة أن يكونوا اثنين فأكثر، ولأول مرة ومنذ إقامة وتطبيق احتكار الدولة للتجارة الخارجية أصبح استيراد السلع لإعادة بيعها أمرا مسموح به للمتعاملين التجاريين إلا أن هذا الانفتاح كان له طابع تقييدي وجزئي (زابري، 2008).

2.2.2 مرحلة تحرير التجارة الخارجية منذ 1994

في ظل برامج الإصلاح مع المؤسسات الدولية تم اتخاذ عدة تدابير واسعة لتحرير التجارة الخارجية حيث تم إلغاء الحظر والقيود الكمية على الواردات والغاء قاعدة تمويل بعض الواردات الاستهلاكية بالعملة الصعبة بالنسبة للمستورد، بعد ذلك تم تخفيض الحماية الجمركية والحدود القصوى للتعريف الجمركية على الواردات، كما عرف قطاع التجارة الخارجية العديد من الإصلاحات وفي مختلف المجالات والتي تهدف إلى تقليل المخاطر في مجالي التصدير والاستيراد حتى يتمكن الاقتصاد الجزائري من الاندماج في الاقتصاد العالمي.

من خلال ما سبق يتضح أن السياسة التجارية المتبعة في الجزائر تتغير بحسب الظروف والوقائع الاقتصادية، فمن إتباع سياسة اقتصاد موجه إلى سياسة اقتصاد السوق، ولو قمنا بمسح شامل لوجدنا أن الطابع الحمائي يغلب عليها في معظم الأحيان مع التركيز على دعم الصادرات المباشر والذي يعاني من عدم الكفاءة في التطبيق نتيجة غياب العوامل المؤسسية والسياسات الاقتصادية المساعدة.

أما النموذج الذي اتبعته الجزائر فهو نموذج تنموي مستقل، والذي يستمد مبادئه الأساسية من أعمال Perrou-Feldman-Hishman وغيرهم والذي يعمل على توجيه الجهاز الإنتاجي نحو السوق الداخلي، والأمر هنا لا يعني نموذج إحلال الواردات لأنه في الجزائر معظم الاستثمارات الصناعية موجهة في هذه المرحلة نحو إنتاج سلع التجهيز وليس الاستهلاك (لوصيف، 2013)، هذا النموذج يؤكد على ضرورة إعطاء الأهمية القصوى للصناعة الثقيلة في برامج التنمية المتبعة لأن هذه الأخيرة كالصناعات الميكانيكية، صناعة الحديد والصلب والصناعات الكيماوية تتميز عن غيرها من الصناعات بكونها تولد أثرا فاعلة أو مؤثرة effets d'entrainements، والملاحظ من الخصائص السابقة الذكر أنها تتمتع بحزمة من العوائق الجمركية والغير جمركية، وهي ضعيفة من

الناحية المؤسسية حيث تفتقر الى الاتساق، أي أنه ومع انخفاض التعريف نجد تزايد الرسوم الجمركية على الواردات، كما أنها عانت من انعدام الشفافية والمصادقية في تقييم الواردات مع التلاعب بجداول التعريف المعلنة .

3. الدراسات التطبيقية لاقتصاديات السياسة التجارية في الجزائر

1.3 أهمية الاختيارات المنهجية في دراسة الظواهر الاقتصادية للمجتمعات غير المتميزة

يعتمد الاقتصاد الجزائري على تخصصات العلوم الاجتماعية في تفسير ظواهره الاقتصادية بشكل كبير، وفي هذا الصدد يوضح P. Bourdieu بأن عدم التمايز النسبي في الجزائر لا يجعل من الممكن إنشاء اقتصاد سياسي حقيقي أو علم سياسي حقيقي فالأول يتعلق بالسوق والثاني بالدولة، فهذان المكونان غير متناسقين في الجزائر لأن السلطة هي التي تنظم تدفقات الثروة (polayni, 1983, p83)، وهذه الإشكالية توضح مكانة المجتمع المدني ونظام الحكم السياسي من الفعاليات الاقتصادية فيما يتعلق بالدولة الجزائرية، فالمجتمع المدني هو شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي مبني على مصفوفة ثلاثية الأبعاد: السياسية والاقتصادية والثقافية، وهو يتميز بقدرته على فرض الحكم الذاتي في الصراع على السلطة الذي يعارض إغراءات الهيمنة التي تظهر بين أصحاب السلطة السياسية حيث يبدوا البعد السياسي للمجتمع المدني على الجانب الاقتصادي من خلال قدرته على فرض اضعاف الطابع المؤسسي للسلطة وهذا يعني أنها تنظم سيادة القانون اقتصاديا، ويتم تنظيم المجتمع المدني لإنتاج الثروة اللازمة لوجودها من خلال المنافسة في السوق للقيام بذلك حيث يتم عزل المواقف الربعية عن طريق تغيير قواعد الانتاج والتوزيع مما يتسبب في وقف تشغيل القوى الاجتماعية المفترسة التي تعودت على الدخل غير الشرعي اقتصاديا وعلى المستوى المدني يوضع الفرد في قلب العملية الاجتماعية (Addi, 2014p11).

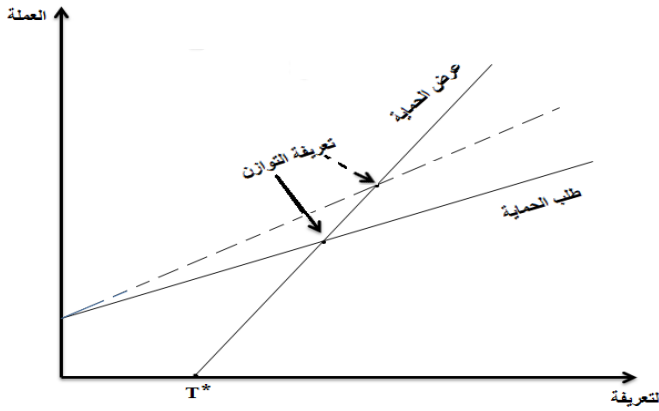
2.3 أثر السوق السياسية على صياغة خيارات السياسة التجارية في الجزائر:

تعتمد السياسة التجارية على الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تحكم الخيارات الاقتصادية بين الانفتاح والحماية، ومن وجهة نظر عالمية وقطاعية نجد نقطة الانطلاق هي رفض القول بأن ديناميكية المزايا النسبية هي السائدة في تعريف محتوى وطرائق السياسة التجارية (Hillman, 1989)، والاختيار بين الحماية أو الانفتاح ناتج عن مزيج من ثلاث مجموعات من العوامل وهي السياق الفكري ومصالح جماعات الضغط وسياق الاقتصاد الكلي المرتبط مباشرة بأسعار المواد الهيدروكربونية، والفرضية الأساسية تبين أن ديناميكيات الأفكار تسمح بكل من التبرير والشرعية للأفضليات وخيارات السياسة التجارية حيث يعتبر السياق الفكري أحد أهم السياسات البنائية لها، ويتم تحليل الحماية على أنها بناء أيديولوجي لمشكلة التنمية الاقتصادية التي تحدد الأهداف والأدوات التي يضعها صانع السياسة لنفسه فيما يتعلق بالتكامل الدولي، أي أن السياسة لا تعتمد على التنظيم القطاعي للاقتصاد (المزايا النسبية) وتركيز مجموعات المصالح ولكن أيضا على التماسك العقائدي للأفراد الذين يشكلون مجموعة من صانعي السياسات، لذلك نجد التوجه الحمائي للفترة 1965-1988 يتوافق مع استراتيجية التنمية في الجزائر .

و لمعرفة درجة تأثير السوق السياسية على فعالية السياسة التجارية في الجزائر نقوم بتحليل

الشكل التالي :

شكل رقم 1: تعريف التوازن في السوق السياسية



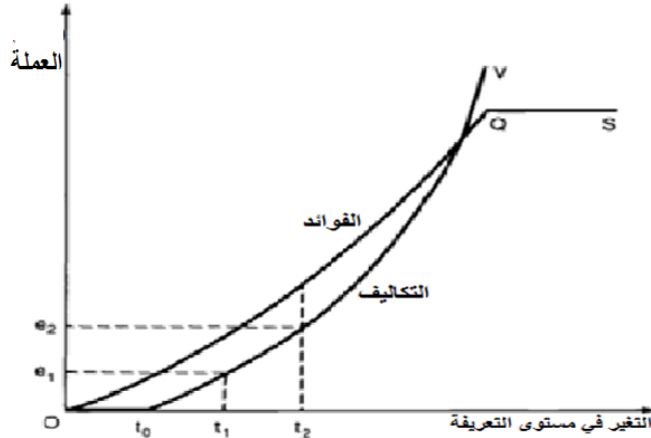
Source : (Baldwin, 2006, p 1451)

يمثل الرسم البياني مستوى التوازن في السوق السياسية، ويعرف هذا عن طريق النقطة التي يتقاطع فيها منحنى عرض الحماية والطلب عليها، فمنحنى عرض الحماية يتقاطع مع المحور الأفقي على مستوى التعريف المثلّي T^* ، والطلب على الحماية يمكن أن يمثل منحنى موجب الميل الذي يحدد عدد الشركات المستعدة لتقديم الزيادة الهامشية في التعريف، وينحدر المنحنى ايجابيا لزيادة هامشية في التعريف وزيادة الأرباح التشغيلية للشركة ووفقا لنموذج الضغط الأساسي لاختيار التعريف تضع الحكومة التعريفات بصيغة تجعل عرض الحماية يساوي الطلب عليها في السوق السياسية، ويتم تحديد الحماية من طرف الحكومة اذا كانت تحصل على مساهمة يعبر عنها بـ Y ، والرسم البياني يدل على أن تعريف التوازن ستكون أعلى من التعريف المثلّي حيث نجد أن التعريف المثلّي توضع بدافع التبادل التجاري لوضع التعريف والباقي يعبر عن التعريف الجمركية ذات الدوافع السياسية.

وتعتمد التعريف السياسية المثلّي على حجم قطاع منافسة الواردات، فإذا كان واسع فان تعريف التوازن تكون أعلى بسبب ارتفاع عدد الشركات في قطاع الواردات ذات طابع أقوى لأي مستوى معين من التعريف الجمركية والمعبر عنه بيانيا بالخط المتقطع مما يدل على أن تعريف التوازن سترتفع (Baldwin, 2006).

ويمكن تحليل درجة الحماية الناجمة عن الاعتبار السياسية بيانيا وفق الشكل 2.

شكل رقم 2 : منحني تكلفة الضغط لتأمين مستويات الحماية التعريفية من طرف اللوبي



Source: (Baldwin, 1982, p 275)

يمكن تحليل درجة الحماية الناجمة عن الاعتبارات السياسية ببيانها وفق الشكل 2 حيث يمثل منحني تكلفة الضغط الذي يعكس التكاليف المالية لزيادة مستويات الحماية التعريفية من طرف اللوب (Magee, 2007)، ويحلل المنحني هذه العوامل مترافقة مع استعداد المسؤولين المنتخبين لمنح حماية اضافية لصناعة محددة مرتبطة عكسيا مع درجة الحماية وايجابيا مع حجم نفقات ضغط المنتجين والمترابطة كذلك بشكل ايجابي مع الدرجة التي تتطابق بها الظروف الاقتصادية في الصناعة اما عن طريق القيم الاثرية أو رغبات التأمين الاجتماعي للناخبين، والملاحظ من الشكل 2 أن منحني OtoV لديه امتداد Oto، أما نقاط منحني الفوائد من حماية التعريفات يفترض أن تزيد الى أن تستقر في Q مع الحماية القصوى التي تنطوي عليها التعريفية المرتفعة التوازن والتعريفية الداخلية والذي يظهر في الربح المعتاد، بمعنى أن التكلفة الهامشية للزيادة التعريفية هي مجرد زيادة مساوية للإيرادات الهامشية من الزيادة التعريفية، ويعبر عن مستوى النفقات الذي يزيد الى أقصى حد من الفوائد الصافية ب Oe_2 والزيادة المرتبطة بالتعريفية ب Or_2 أما المنحنيات التي تشير الى الزيادة في فائض المنتجين المرتبطة بزيادة في أي تعريفات نجدها على شكل دعم الناخبين والمنحنيات المتجهة الى الأعلى تعبر عن زيادة في الرسوم التي يمكن أن تحصل عليها الصناعة في مختلف المستويات، والملاحظ مما سبق وبغض النظر عن المبررات السابقة للحماية نجد بعض النقائص منها مشكلة الراكب الحر المرتبطة بتوفير المنفعة العامة أي خاصية المنفعة العامة بوجود التعريفات الجمركية رغم أنهم يملكون استثناءات من الاستحقاقات وتكاليف توفير التعريفية (Lambertini, 2014)، والطابع الحمائي للسياسة التجارية في الجزائر يدل على أن هناك مصالح لبعض القطاعات والتي ستخسر أو تنخفض مكاسبها في حالة الانفتاح على العالم الخارجي بسبب ضعف القدرة التنافسية لديها وبالتالي تظهر حلقة مستمرة من الدوافع توضح أن القطاعات التي حصلت على حماية مرتفعة تستمر في عدم المرونة وضعف التنافسية ورفض التحرير، أي أن هذه العوامل تؤدي الى تكوين جماعات ضغط بينهم (Helpman, 1992)، كما أن هذه الموصفات هي سمة لإدارة سياسة ضعيفة للمصالح المجتمعة، بمعنى أنه عادة ما تستمر الحماية نتيجة لظهور جماعات ضغط لا تستطيع تقييم ما إذا كان أعضاؤها سيستفيدون من الانفتاح أو عدمه، وهو ما يدفعهم الى تفضيل الحماية بدلا من الحصول على إعانات، ومع انتقال الجزائر الى اقتصاد السوق ظهر أن القطاعات التي ستستفيد من الانفتاح قليلة وغير قادرة على بناء

توازن مضاد للمصالح المطالبة باستمرار الحماية، والتجارب والأدلة تدل على أن الحماية غالبا ما تكون مرتفعة لدى الصناعات كثيفة العمالة والتي تكون فيها العمالة ذات مهارات منخفضة وأجور زهيدة وكذلك تكون الحماية مرتفعة في الصناعات ذات المكون الأجنبي المرتفع والتي تنتج سلع استهلاكية تستهلك على مستوى قطري واسع رغم تمركز إنتاجها (Rodrik, 1994).

4 . متطلبات الإصلاح الفعال للسياسة التجارية في الجزائر

إن إصلاح السياسة التجارية مع الأخذ في الاعتبار هذا الإطار المؤسسي الجديد يمتد الى أكثر مما تعنيه إزالة العوائد الجمركية وغير الجمركية ليشمل هذا البعد المؤسسي والذي ليس بالضروري أن يتوافق مع متطلبات منظمة التجارة العالمية ولكن قد يكون يهدف إلى تحقيق تنمية حقيقية والتي قد تختلف كمفهوم من عنصر إلى عنصر ومن دولة إلى دولة أخرى حسب ظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية (Rodrik, 2002)، وبالنسبة للجزائر تبنت الإصلاحات منذ النصف الثاني من الثمانينات حيث تبين الدراسة التحليلية تحيز الدولة في صياغة القرارات الاقتصادية سواء الوطنية أو الدولية، وينتج هذا التحيز عن العوامل السابقة الذكر، والذي يرجع الى حقيقة أن الإجراءات الملموسة لتدويل الاقتصاد الجزائري تشارك في آليات ممارسة السلطة وشرعيتها فتؤثر العلاقة مع السوق العالمية التي تتوسط فيها الدولة على الديناميكيات الهيكلية والمؤسسية للسوق الوطنية وتحدد شرعية النظام السياسي، مما يؤكد أن الإصلاح الاقتصادي الشامل يشكل نخبة ذات صلة بالسياسة (werenfels, 2007)، كما يعطي الفرصة لمجموعة متعددة المصالح لفرض قراراتها سياسيا واقتصاديا في حين نجد أن الإصلاح التجاري يجب أن يركز على الإصلاحات التلقائية، وعملية الإصلاح التجاري تعتمد في المقام الأول على الأدوات التشريعية بينما تتوازن الأساليب الإدارية وراء القوانين المعلنة والمنفذة (ElMikawy, 2002)، بمعنى أن الإصلاح التجاري يعتبر عملية سياسية أكثر منه اقتصادية لأن السياسة التجارية متصلة بمجموعة من المصالح المختلفة تجعل الإصلاح يتعدى التعريفات والعوائد غير الجمركية الى الإصلاح الديناميكي والمؤسسي ليشمل الجوانب السياسية والاجتماعية مكمل للجوانب الاقتصادية.

وتوضح الحالة الجزائية أكثر من أي وقت مضى أن التبادل الدولي عامل تغيير هيكلي ومؤسسي بشرط أن يكون امتدادا لديناميكية اقتصادية محلية، وبهذه الطريقة تعتبر السياسات الوطنية المتغيرات الرئيسية للنمو والتنمية وليست تدابير لتحرير التجارة الدولية، ومع ذلك لايزال السؤال المزدوج هو جدوى إصلاح نظام تراكم الأقساط في اقتصاد مفتوح، ومن منظور معياري أكثر طبيعة الترتيبات المؤسسية التي يتعين وضعها من ناحية لضمان الانفتاح ينتج عنه آثار تحويلية إنتاجية، ومن ناحية أخرى يخفف الصراع التوزيعي المرتبط به (Abbas, 2009).

خلاصة

نستخلص من هذه المساهمة أن إصلاح السياسة التجارية في الجزائر يعتبر حل لجزء ضئيل من المشاكل الاقتصادية التي تواجهها الدولة، فالجزائر ألزمت نفسها بالمضي قدما للإصلاح بطريقة شاملة خاصة المتعلقة بمجال التجارة الخارجية، والملاحظ بعد سنوات أن الإصلاحات لم تأتي بمردود يذكر والنتيجة الإجمالية للجهود المبذولة لا يمكن وصفها بأنها ناجحة وهو ما تطلب تحليل وفهم المصالح والديناميكيات الخاصة بالجزائر (Werenfels, 2002)، والإطار النظري لاقتصاد السوق ينطوي على جوانب أكثر من المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية ليتعدى الى السياق التاريخي والاجتماعي والثقافي المحدد، وبالنسبة للجزائر ينبغي أن تكون على بنية من الأسس الأيديولوجية لما بعد الاستقلال واستبدال الواردات بمشروع التصنيع الذي انطلق في بداية السبعينيات لكنه انهار تماما مع انخفاض أسعار النفط في منتصف الثمانينات مما تطلب فهم كيفية سير المجالات السياسية والاقتصادية في بلد تسيطر فيه السياسة على الاقتصاد بطريقة غير مفهومة والحجة المطروحة أن فشل الإصلاحات يعود الى ثلاث عوامل:

- أولا: تخضع الجزائر لسيطرة جماعات مصالح متنافسة وبالتالي فهي تفتقد الى قيادة موحدة مع إستراتيجية اقتصادية متماسكة وهو ما يعيق التنمية الاقتصادية الشاملة في الجزائر.
- ثانيا: تؤثر المؤسسات المملوكة للدولة على التوزيع من الاجارات عن طريق تفويض شبكات تعمل لصالحها مما يشكل تهديدا لأولئك الذين يتلقون الاجارات من احتكارات الاستيراد التي انتقلت من المؤسسات المملوكة للدولة الى أيدي القطاع الخاص بعد تحرير التجارة.
- والعقبة الثالثة أمام الإصلاح هي بقايا قومية مستمرة وقوية لمؤسسات أيديولوجية تم بناءها بعد الاستقلال والتي نتجت عن عدم الثقة في التحرير التجاري، وهي لا تزال أداة قوية في الخطاب العام للمجموعات التي تحارب الإصلاح بما يسمى بذهنية الريع بين النخب وهي ذهنية تنتج عن الدخل ولا ترتبط بالعمل بل بإعادة توزيع الاجارات الهيدروكربونية والنقاط المذكورة أعلاه تعطينا تفسيراً للاستنتاجات التالية:
- فشل الإصلاحات السياسية في غياب اطار مؤسسي مناسب يثبت أنها ذات أهمية فيما يتعلق بالمسار الاصلاحي للاقتصاد الجزائري.
- سمحت سياسة تصدير واستغلال المواد الهيدروكربونية بتوسيع الأسس الداخلية للتراكم بهدف تحقيق استقلال اقتصادي وسياسي أكبر.
- إن معدل الانفتاح - المرتفع من الناحية الهيكلية في اقتصاد النفط أحادي التصدير مثل الجزائر (31.5٪ خلال الفترة 2005-2011) لا يأخذ في الاعتبار قضية التنازلات الاقتصادية السياسية، بالإضافة إلى ذلك، يعتمد على متغيرات مستقلة عن الاقتصاد السياسي للسياسة التجارية (حجم البلد، وهبة العامل، والتكوين الجغرافي, Abbas, 2012).

وبناء على ذلك نقدم مجموعة من التوصيات أهمها ما يلي:

- ضرورة بناء بيئة سياسية عالية الجودة والتي تعطي توجيهات للمنتجين والمستثمرين وتمنع الاستخدام السيئ للموارد الاقتصادية، فصناع السياسة القائمون على الإصلاح التجاري يجب أن لا يتساءلوا فقط هل سيؤدي هذا الإصلاح الى حجم أكبر للتجارة أو يحدث فرص نفاذ أفضل للصادرات بل يجب أن يتساءلوا أيضا عن ضرورة مصاحبة هذا الإصلاح ببيئة سياسات ذات جودة عالية داخل الوطن نفسه (Rodrik, 2002).

- ضرورة مشاركة الحكومة في الإصلاح التجاري مع دراسة الجوانب الأساسية الهيكلية والمؤسسية لطبيعة البيئة السياسية والاجتماعية في الجزائر.
وفي الأخير وكخلاصة لتقييمنا نرى أنه لإحداث إصلاح فعال للسياسة التجارية فإن الأمر يتوقف على مدى رغبة الحكومة ومصداقية الإصلاح وتحديد الاختيار الملائم لا يتوقف بالأساس على حكم اقتصادي قوي بل يتعدى في أغلب الأحيان الى أساس سياسي.

المراجع

- Abbas, M. (2009). L'accession à l'OMC : quelles stratégies pour quelle intégration à la mondialisation ? , Confluences Méditerranée, n° 71, automne.
- Abbas, M. (2012). L'ouverture commerciale de l'Algérie. Apports et limites d'une approche en termes d'économie politique du protectionnisme , Revue Tiers Monde.
- Addi, L. (2014). Préface , in Mourad Ouchichi, Les fondements politiques de l'économie rentière, Béjaïa, Éditions Déclic. p. 11.
- Baldwin, R. (1982). Import Competition and Response, Jagdish N. Bhagwati, editor University of Chicago Press .
- Baldwin, R. (2006)., Multilateralising Regionalism: Spaghetti bowls as building bloc on the oath to global free trade', The World Economy 29.
- ElMikawy, N. (2002). Institutional Reform and Economic Development in Egypt, Cairo: American University Press.
- Helpman, G. a. (1992). Protection for sale, Princeton University.
- Hillman. (1989). The Political Economy of Protection, New York, Harwood Academic.
- Lambertini. (2014). Dynamic analysis of an Electoral Campaign in Haunschmied, J, V.M. Veliov and S. Wrzaczek (eds.), 'Dynamic Games in Economics', Dynamic Modelling and Econometrics in Economics and Finance 16, Springer.
- Magee. (2007). Influence Elections, and the Value of a Vote in the U.S. House of Representatives, Economics and Politics, Vol. 19, No. 03.
- polayni, k. (1983). La Grande transformation, Paris, Gallimard. 83.
- Rodrik. (1994). The rush to free trade in the developing world: Why so late? why now? will it last?' in: S. Haggard and S. Webb, eds., Voting for reform: The politics of adjustment in new democracies, New York: Oxford University Press.
- Rodrik. (2002)., Trade policy Reform as Institutional Reform in Bernard Hoekman Handbook on Developing Countries and the Next Round of WTO Negotiations forthcoming.

- Rodrik. (2002)., Trade policy Reform as Institutional Reform in Bernard Hoekman Handbook on Developing Countries and the Next Round of WTO Negotiations forthcoming.
- Werenfels. (2002)., Obstacles to privatisation of state –owned industries in Algeria : the political economy of a distributive conflict, the journal of North African studies vol7No1 .
- werenfels. (2007)., Managing Instability : Elites and Political Change in Algeria, Londres, Routledge.
- بهلولي، ف. (2012). التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية والانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، المجلد 11، العدد 11 .
- بوزيان، ا. (2000). سياسة التصدير في الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه والاصلاحات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- ديب، ع. ا. (2002). تنظيم وتطور التجارة الخارجية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر.
- زايري، ب. (2008). تسهيل التجارة وتحديات الاصلاح التجاري في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 5.
- عجة، ا. (2007). التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة الى احتكار الخواص، دار الخلدونية، الجزائر.
- لوصيف، ف. (2013). أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2012، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف.
- منير نوري، س. ب. (2018). النمذجة القياسية لانعكاسات السياسة التجارية على حجم واتجاه التجارة الخارجية الجزائرية. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا المجلد 14 العدد 19.
- مكاوي نهى، غنيم أحمد. (2002). الاقتصاد السياسي للسياسة التجارية في مصر.

الملاحق

الشكل رقم (3): أصحاب المصالح ومواقفهم المختلفة فيما يختص بتحديد السياسة التجارية

أصحاب المصالح	الموقف	مصادر القوة
التصنيع لإحلال محل الواردات	ضد تحرير التجارة للخوف من المنافسة	أقوياء من خلال غرف التجارة
المصدرون في القطاع الخاص	مع تحرير التجارة وتنشيط الصادرات	ضعفاء
المستوردون في القطاع الخاص	يستفيدون من تخفيض التعريفات	أقوياء من خلال غرف التجارة واللوبي الشخصي
مديرو القطاع العام	موقف غير محدد والذي يتراوح بين مؤيدين أملين في التحديث وزيادة التنافسية إلى معارضة للخوف من المنافسة	أقوياء من خلال غرف التجارة
البيروقراطيون	موقفهم يتراوح من محابدين إلى معارضين للتحرير إذا احسوا أنهم لا يستطيعوا ممارسة قدرتهم على التأثير لمصلحتهم الشخصية. هناك أيضاً عنصر طبيعي يتمثل في البيروقراطية والخوف من التغيير	أقوياء خاصة في مرحلة التنفيذ
العمالة المنظمة	ضد التحرير للخوف من المنافسة من الواردات الرخيصة والتي قد تؤدي إلى بطلالة.	أقوياء من خلال الاتحادات
العمالة غير المنظمة	قد لا يكون لهم موقف واضح في تنشيط الصادرات لتحرير التجارة بسبب أنهم تعودوا على العمل في أسواق غير منظمة بتعاقدات مؤقتة.	ضعيف
مجلس الوزراء	مواقف مختلطة تتراوح من الخوف من التحرير الذي قد يؤدي إلى انخفاض حصيلة الجمارك ومشاكل بعض الصناعات مساندين أملين في اقتصاد أكثر قوة وبالتالي قاعدة ضريبية واسعة وفرص عمل أكثر	ضعيف

المصدر : (مكاوي، غنيم، 2002)

The Political Economy Of Trade Policy Reform In Algeria : During The Period 1990-2018

Djamila Ferhat ^{1♦}

Received: 10-11-2019

Accepted: 22-12-2019

Puplished: 24-12-2019

Abstract:

This study aims to contribute to the determination of the nature of the obstacles to reform trade policy in Algeria using the institutional approach to deal with economic phenomena, especially those related to foreign trade. Sectoral interests of key actors and intellectual context despite the adoption by Algeria of trade liberalization for more than two decades in this sense, the political system, its constraints and contradictions are the starting point for any reflection on the issues of trade reform, hence the crucial importance of the approach to economic policy reform trade policy in Algeria.

Keywords: Political economy, Trade policy, Lobbyists, Algerian economy, Trade reform.

JEL Classification: F13, F40, F50.

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the [Creative Commons License](#).

Management & Economics Research Journal is licensed under a [Creative Commons Attribution-Non Commercial license \(CC BY-NC 4.0\)](#).

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين بموجب رخصة المشاع الإبداعي

مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد مرخصة بموجب

رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف، غير تجاري 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)



^{1♦}**Corresponding author:** University of Oran 2 Mohamed Ben Ahmed (Algeria), [✉]: ferhat.doctor31@gmail.com].